Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (10) : 30 Oct 2020
P: 104 - 119

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (10) : 30 أكتوبر 2020 م
ص: 104 - 119

Difficulties preventing the success of productive families programs projects in Jordan – A case study of Irbid Governorate during the period (2012- 2013) –

Bushra Waleed Alshraiedah

Supervision Department || Ministry of Education || Jordan

Abstract: The study aimed to identify the characteristics of families benefiting from the program of productive families, and to identify the difficulties that prevent the success of the project, and the study community may have been from (269) poor families who benefited from this program in Irbid Governorate, which was chosen in a way of comprehensive survey method for all beneficiaries. They are distributed among (9) directorates within the governorate of Irbid (the Casbah of Irbid, Bani Kinana, Ramtha, Northern Mazar, Bani Ubaid, Koura, Northern Aghwar, Wasitiya, and Taibah).

The study used the questionnaire as a study tool to reach the goals. The results of the study showed that the majority of the members of the study population are married males who take care of families whose number ranges between 5- 9 individuals, and that the educational level of the majority of them falls within the secondary stage or less, and that among them is not a small percentage of non- believers in health and do not have housing, The study found a set of difficulties that hinder the success of the project that prevents its continuation, represented by the lack of capital or financing, inefficiency and lack of experience with a high degree.

Keywords: Productive family, Difficulties, projects, program.

الصعوبات التي تحول دون نجاح مشاريع برامج الأسر المنتجة في الأردن - دراسة حالة محافظة إربد خلال الفترة (2012- 2013)-

بشرى وليد الشريدة

قسم الإشراف || وزارة التربية والتعليم || الأردن

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص الأسر المستفيدة من برنامج الأسر المنتجة، والوقوف على الصعوبات التي تحول دون نجاح المشروع، وقد تكون مجتمع الدراسة من (269) أسره فقيرة استفادت من هذا البرنامج في محافظة إربد تم اختيارها بطريقة منهج المسح الشامل لكافة المنتفعين، وهم موزعين على (9) مديريات ضمن محافظة إربد (قصبة إربد، بني كنانة، الرمثا، المزار الشمالي، بني عبيد، الكورة، الأغوار الشمالية، الوسطية، الطيبة). كما تم استخدم الاستبانة كأداة للدراسة للوصول إلى الأهداف، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة هم من الذكور المتزوجين، ممن يرعون أسرا يتراوح عدد أفرادها بين 5- 9 أفراد، وأن المستوى التعليمي لغالبيتهم يقع ضمن المرحلة الثانوية فما دون، كما أن بينهم نسبة ليست قليلة من ليس لديهم تأمينا صحيا ولا يمتلكون سكن، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الصعوبات التي تواجه نجاح المشروع تحول دون استمراره، تمثلت بقلة رأس المال أو التمويل، وعدم الكفاءة وقلة الخبرة بدرجة مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة المنتجة، الصعوبات، المشاريع، البرنامج، الفقر.

المقدمة

يعد الفقر ظاهرة اجتماعية، اصبحت منتشرة في أيامنا نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية في الأردن خاصة، وبهذا نجد هناك العديد من حالات البطالة الناتجة عن زيادة نسبة الفقر في الأردن.

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد : اقتصادية، واجتماعية، وربما سياسية وتاريخية، كما أنه لا يوجد اتفاق دولي فيما يتعلق بتعريف الفقر، نظرا لتداخل هذه العوامل التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر فيه، إلا أنه يوجد اتفاق على أن هناك ارتباط بين الفقر ودرجة الإشباع من الحاجات الأساسية المادية والغير مادية.

وجاء هذا البحث من اجل تسليط الضوء على الصعوبات التي تحول دون نجاح المشاريع الإنتاجية التي يقدمها برنامج تعزيز الإنتاجية، فهذا البرنامج هو برنامج تمويلي إقراضي صغير من البرامج الحكومية الذي ينفذ من خلال وزارة التنمية الاجتماعية يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأسر الفقيرة والمجتمعات المحلية وزيادة مساهمتها في توفير الغذاء والاكتفاء الذاتي بالاعتماد على الإمكانيات والقدرات الذاتية والمساهمة في زيادة فرص العمل، حيث يستهدف الأسر الفقيرة أو المهددة في الفقر لمساعدتها في إقامة المشاريع الأسرية الصغيرة المولدة للدخل والتي يمكن أن تساهم في تحسين مستوى معيشتها من خلال زيادة دخلها إضافة إلى توفير فرص عمل لأفرادها، ولان الفئة المستهدفة في هذا البرنامج من الفقراء فإن الوزارة لا تحمل هذه الأسر أية خدمات أو تكاليف أو فوائد، ويمول هذا البرنامج مشاريع الأسر التي تتوفر فيها الشروط اللازمة لإقراضها بحد أقصى قدره 4000 آلاف دينار للمشروع الواحد، ثم خاتمة وقائمة بمصادر ومراجع البحث.

مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة الفقر من أهم المشاكل الاجتماعية والإنسانية، ومن أكثرها خطورة على الإنسان خاصة من الناحية النفسية، فالمعاناة من الفقر آخذة في الازدياد والانتشار، ويفاقم من حجمها ارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش والمستمر. فالفقر مشكلة مجتمعية بمعنى أن المسؤول عنها كل المجتمع، وليست الدولة وحدها، ولا وزارة التنمية وحدها، وإنما المجتمع كله ولكل فرد منا دور في مكافحة الفقر.

فالفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية متعددة الجوانب عميقة الجذور وتختلف مفاهيمه باختلاف الشعوب والثقافات، ومع ذلك فإنه يعني شيئا واحدا لكل الذين يعانون منة حيثما وجدوا وهو حرمان الإنسان الفقير من فرص العيش في حياة كريمة آمنة، ولما كان الفقر يعني تدني مستوى المعيشة للفرد والأسرة أي انه الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، فقد اعتمدت المحاولات لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة على قدرة الأسر الدخلية وفي مقدمتها مؤشر إجمالي الدخل، إلا أنه وبسبب ما تعاني منه بيانات الدخل من محدودية في دقتها، ونظرا لتباين الأسر في حجمها وتركيبها العمري تم اللجوء إلى مؤشرات تخص إنفاق الأسرة واستهلاكها، ومنها مؤشر إنفاق الفرد أو إنفاق الوحدة الاستهلاكية ومؤشر نسبة إنفاق الأسرة على المواد الغذائية، ومؤشر حصة الفرد من السعرات الحرارية، ولذلك من المعروف أن قياس الفقر يهدف إلى تحديد (من هو الفقير ومدى انتشار الفقر وحجمه بمعنى عدد الفقراء ونسبتهم إلى عدد السكان)، وكذلك يهدف إلى معرفة مدى عمق الفقر، وحدته ومعرفة خصائص الفقراء، وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، لذلك كان لابد من معرفة ما الصعوبات التي تحول دون نجاح مشاريع الأسر المنتجة في محافظة إربد؟.

فرضيات الدراسة:

تزداد الصعوبات التي تحول دون نجاح مشاريع الأسر المنتجة في محافظة إربد بقلة المخصصات اللازمة من وزارة التنمية الاجتماعية لتمويل الأسر الفقيرة.

أهداف الدراسة

- التعرف على الصعوبات التي تحول دون نجاح مشاريع الأسر المنتجة في محافظة إربد.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الآتي:

- الأهمية العملية:

لقد احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة داخل البحث العلمي فقد كانت اغلب اهتمامات الباحثين تركز على معرفة المشاكل الناتجة عن ظاهرة الفقر مثل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية وتأثيرها على المجتمع، ومحاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة، ذلك أن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول والمجتمعات.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة وذلك من خلال تركيزها على برنامج الأسر المنتجة في مديرية تعزيز الإنتاجية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية الذي يستهدف تحسين أوضاع العديد من الأسر المعوزة الاجتماعية والاقتصادية وكمساهمة منه في مكافحة الفقر، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على المستوى الذي حققه هذا البرنامج على أرض الواقع في تمكين الأسر الفقيرة وتحسين أوضاعها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية النفسية والثقافية وذلك نظرا لما لهذا الدور من أهمية كبرى في محاولة التصدي لمشكلة الفقر التي يعاني منها الكثير من الأسر الفقيرة على مستوى الأردن بشكل عام ومحافظة إربد بشكل خاص.

حدود الدراسة

- الحد الموضوعي: الصعوبات التي تحول دون نجاح مشاريع برنامج الأسر المنتجة.
- الحد البشري: الأسر الفقيرة التي استفادت من برنامج الأسر المنتجة في محافظة إربد.
- الحد المكاني: مديريات التنمية الاجتماعية في الميدان ضمن محافظة إربد.
- الحد الزماني : تم إجراء الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول للعام 2013/2012.

مصطلحات الدراسة

- **برنامج الأسر المنتجة:** هو برنامج تمويلي إقراضي صغير من البرامج الحكومية ينفذ من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأسر الفقيرة، والمجتمعات المحلية وزيادة مساهمتها في توفير الغذاء، والاكتفاء الذاتي بالاعتماد على الإمكانيات والقدرات الذاتية والمساهمة في زيادة فرص العمل. حيث يستهدف الأسر الفقيرة أو المهددة في الفقر لمساعدتها في إقامة المشاريع الأسرية الصغيرة المولدة للدخل والتي يمكن أن تساهم في تحسين مستوى معيشتها من خلال زيادة دخلها إضافة إلى توفير فرص عمل لأفرادها.
- **الأسر الفقيرة:** هي الأسر التي يوجد من بين أفرادها المسنون أو الأرامل أو المعوقون أو الأطفال أو الأحداث المعرضين للانحراف، أو المنتفعون من صندوق المعونة الوطنية بمعونة نقدية متكررة أو المطلقة التي تعيل أبناء

لها، والتي يعاني أبناءها أوضاع معيشية اجتماعية واقتصادية صعبة ويعيشون في حالة من الفقر بسبب عدم وجود مصدر ثابت للدخل أو تدني مستوى الدخل إلى الحد الذي لا يمكنهم من الاكتفاء الذاتي في سد نفقاتهم واحتياجاتهم (كالغذاء، الملبس، التعليم... الخ).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا- مفهوم الفقر:

يعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية تنمو باضطراد، وضمن سياقات اقتصادية وتاريخية، وأبعاد زمنية في ذات الوقت، وهي كغيرها من المفاهيم الأساسية والظواهر الكبرى صعبة التعريف لأنها لا يمكن أن تحدد بصورة كلية، فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك، وتختلف باختلاف التجمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية، فقد يشير الفقر إلى مجرد افتقار للدخل الكافي يتسم بكونه دائميا أو موسميا ريفيا أو حضريا، مؤنثا أو مذكرا، وقد تتشابه بعض مؤشراته عالميا وتتباين الأخرى محليا، وربما كان إشارة إلى الفرد قبل المجتمعات أو العكس لذلك فهو مطلق بقدر ما هو نسبي (العذارى، الدعمي، 2010).

وعليه يمكن تعريف الفقر على انه" حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والوضع السكني، والحرمان من تلك السلعة المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والأزمات. (الحنيطي والرفاعي، 2001: 2).

ثانياً- قياس الفقر:

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديمغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط، والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر ومن اجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر الغير فقيرة، كما تستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعد في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة، ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر:

1. أساليب غير علمية وتعتمد على مجموعة من الباحثين المدربين الذين يقومون بدورهم في زيارة الأسرة حيث يتم الحكم على الأسرة بالفقر أو عدم الفقر بعد اطلاعهم على الجوانب المختلفة من حياة الأسر. وتتميز هذه الطريقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر وكذلك لمحدودية حجم الأسر التي يتم زيارتها.
2. أساليب علمية ويمثلها أسلوب خط الفقر وتتم بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر (المعهد العربي للتخطيط، د. ت: 19).

هذا وتختلف أساليب وطرق قياس الفقر باختلاف المفهوم الذي يراد معالجته، فهناك المفهوم الاجتماعي للفقر والذي لا يمكن قياسه كميا، ويتناوله البعض عند الحديث عن تبعات مشكلة الفقر المتمثلة بالإحباط والانعزالية وعدم المشاركة، أما المفهوم الأكثر استعمالا في القياس فهو انخفاض مستوى المعيشة وهو يحتوي على مؤشرات اجتماعية تشمل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والعمر المتوقع عند الولادة، ومعدل الالتحاق

بالتعليم، وغيرها من المؤشرات الصحية والتعليمية، ومؤشرات اقتصادية تشمل معدل دخل الفرد (الأسرة) السنوي. (الخصاونة وآخرون، 1998: 79)

ثالثاً- خطوط الفقر:

يعرف خط الفقر بأنه قيمة الإنفاق التي يمكن أن يصل إليها الفرد حتى لا يعد فقيرا، حيث أن ما يعد فقرا في مجتمع ما وفي زمن ما قد لا يعتبر فقرا في مجتمع آخر، إذ تتوقف طبيعة الفقر على الزمن والمجتمع والمعتقدات السائدة وقت إجراء الدراسة، وبالتالي فقد يعد الفقر مفهوما نسبيا وليس مطلقا، أن اختيار خطوط الفقر موضوعا في غاية الأهمية، إذ تتوقف تقديرات الفقر على خط الفقر المستخدم وإحدى الطرق الأكثر شيوعا في هذا الصدد هي مقاربة الاحتياجات الأساسية. ويتحدد خط الفقر باستخدام هذه المقارنة، بتكلفة سلة السلع والخدمات التي تمثل الاحتياجات الأساسية، وذلك لكل زمان ومكان، وتكمن المشكلة هنا في كيفية تحديد الاحتياجات الأساسية، وفي الدول النامية فإن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية هو الغذاء، الذي يحقق مستوى مطلوب من السعرات الحرارية، وبالتالي يتم اختيار سلة الغذاء بحيث تحقق الاحتياجات الأساسية من السعرات التي يحددها علماء التغذية، وبحيث تتفق هذه السلة مع نمط الاستهلاك بين الفقراء، ويتم بعد ذلك تقييم هذه السلة باستخدام الأسعار السائدة في المناطق المختلفة وفي السنوات المختلفة وهذا ما يعرف بخط الفقر الغذائي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003).

كما يعرف خط الفقر من وجهة النظر الاقتصادية بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة، لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، وهو المستوى الداخلي (الإنفاق) اللازم لمواجهة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الضرورية لحياة الإنسان، حيث أن تصور الدخل عند هذا المستوى سيؤثر سلبا في كفاية الإنسان في العمل والإنتاج، كما سيؤدي إلى تدهور حالته ومستواه الصحي والنفسي مستقبلا، مما يباعد بينه وبين المتطلبات الدنيا للإنسان الذي يستطيع القيام بدور إيجابي في المجتمع، وأن هذا الأسلوب هو الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر وهو الأسلوب المعتمد من قبل البنك الدولي ودراسات وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التخطيط في الأردن. (الحنيطي، 2001: 3).

إن خط الفقر هو المؤشر الشائع لتقرير من هو فقير في المجتمع أو الذي يقع ضمن مجموعة الفقراء وهو الذي يحدد عبر متوسط الدخل الفردي، وهو مستوى من الدخل يكون عادة تحكميا أو اجتهاديا إذ أن هناك من يحدد خط الفقر بأنه يمثل الأشخاص الذين يعيشون على دخل اقل من 50 % من الدخل المتوسط، أو الأشخاص الذين يعيشون على دخل عند أو أقل من مستوى تلبية الحاجات الجارية، في حين أن هناك من يربطه بمتوسط الدخل الحقيقي المعدل للعائلة من خلال إدخال نفقات الترفيه الاجتماعي والضرائب (كداوي، 2004: 4)

واقع الفقر في الأردن:

ساد الفقر منذ سنين تقريبا معظم مناطق الأردن وأولته الحكومة اهتماما مع مطلع عقد السبعينيات وذلك عندما فعلت وحدثت قسم المساعدة والتأهيل الموجودة في وزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1956، بيد أن مؤشرات الفقر في الأردن مبكرة ومتأصلة الجذور لما قبل عقد السبعينيات بسبب ما كان يعتريه من كوارث طبيعية كالقحط، والجفاف، والجراد، وانعكاس ذلك على المجتمع بؤسا وفقرا وسوء حال، ومع أن الدولة أصدرت سنة 1966 قانون الهيئات الاجتماعية والتطوعية إلا انه كان توجها نظريا لا يجد نفعا يذكر مع ظاهرة تزداد حدة واتساعا وتستدعي علاجا ناجعا بقدر الممكن المتاح (طوالبة، 2002: 33). فقد زاد حجم هذه الظاهرة من عامي 1977- 1980. وتضاعف مرة أخرى في مطلع الثمانينات ومنتصفها، واستمرت قاعدة الفقر في اتساع. (المجالي، 2003: 32).

فقد شهد الأردن، ومنذ نشأته العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، التي أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في خريطته الديمغرافية وتوجهاته الاقتصادية، وأثرت هذه التطورات على حجم وتركيبة وتوزيع السكان، الذي تضاعف عددهم أكثر من سبع مرات خلال الفترة 1952- 1995، تركز معظمهم في المدن الرئيسية كما وأدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع نسبة من هم دون سن 15 سنة إلى ما يزيد على 40% من السكان وقد انعكست هذه الزيادات السكانية المرتفعة ومسبباتها على عملية التنمية بشكل عام، خاصة في ظل صغر مساحة الأردن ومحدودية موارده الطبيعية، كما أثرت على سوق العمل بشكل خاص، وحيث أن الأردن يعاني من محدودية الموارد الطبيعية ورأس المال، فقد كان من الطبيعي أن ينصب الاهتمام على القوى العاملة والتي تعتبر الأساس في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المرجوة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية بالتعليم والتدريب المتواصل والتكيف مع احتياجات سوق العمل. ففي الأردن، لم يكن ينظر إلى الفقر ما قبل منتصف الثمانينيات على انه من المشكلات ذات الأولوية إذ كان الاهتمام منصب على زيادة العدالة في توزيع الدخل، حيث تحقق انجاز طيب في هذا المجال خلال عقد السبعينيات الذي شهد انتعاشا في الاقتصاد الأردني انعكس على ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وتوزيع أفضل للدخل. إذ انخفض نصيب أعلى 10% من السكان من 35.8% من الدخل للعام 1973 إلى 28.2% للعام 1981 لصالح الشرائح الأدنى (الخصاونة وآخرون، 1998: 79).

ويرى الباحث أن معظم الفئة المتدنية الدخل من الفقراء تم تشغيلها بالتعليم والتدريب في الأردن لرفع كفاءة العمل وزيادة الإنتاج.

الاستراتيجية الأردنية في محاربة الفقر

تشمل استراتيجية مكافحة الفقر مبادرات على المدى الفوري والمتوسط والبعيد في كل مجال من مجالات السياسات التي تشمل مجالاتها العريضة، تحسين شبكة الأمان الاجتماعي لأشد الفقراء فقرا، توسيع قاعدة فرص العمل المتاحة للقادرين على العمل، توفير إمكانية الحصول على تعليم نوعي، وضمان إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية. أما المنهج الأساسي لتنفيذ السياسات المذكورة فيكمن في دعم الاستراتيجيات والبرامج التي تعمل بصورة جيدة، وكذلك الحاجة إلى قائمة لتطوير أشكال جديدة من التعاون المؤسسي من اجل التصدي لطبيعة الفقر ذات الأبعاد المتعددة وإقامة شبكة من المنظمات غير الحكومية لتحفيز النشاطات على الصعيد المحلي وعلى صعيد المحافظات وعلى الصعيد الوطني. (وزارة التنمية الاجتماعية، 2002).

وقد ظهرت الحاجة إلى وضع استراتيجيات جديدة للتنمية تركز على محاربة الفقر والحد من الفوارق الاجتماعية، فقد طالب مؤتمر هيئة الأمم المتحدة الذي عقد في عام 1972 في السوية في العالم وبضرورة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، وكذلك دعا البنك الدولي إلى إتباع استراتيجية اقتصادية شاملة تجمع النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية، هذا وقد كان من أولويات الالتزامات العشرة لقمة كوبنهاجن الدولية الذي انعقد عام 1995، اجتثاث الفقر من العالم والسعي إلى تحقيق التوظيف التام وجعله من الأولويات الأساسية في سياسة الدولة. (الخطيب، 1999: 12).

وقد قامت الحكومة الأردنية عام 1997 بوضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الفقر والبطالة وذلك بتصميم حزمة الأمان الاجتماعي. للتعامل الفوري مع مشكلتي الفقر والبطالة ضمن إطار زيادة الإنتاجية الاجتماعية للفئات الأقل حظا في المجتمع بشكل خاص، وللأردنيين بشكل عام. وتسعى الحزمة منذ البدء بتنفيذها عام 1998 إلى رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة في المجتمع بصورة خاصة، وللمجتمع الأردني بشكل عام، وذلك من خلال العمل على توجيه وتركيز الجهود نحو تطوير البيئة الاجتماعية والاقتصادية، لتصبح أكثر ملائمة للتطورات

والاحتياجات المتعلقة بالنمو والتنمية المحلية. وستنفذ الحزمة على مرحلتين، مدة الأولى أربع سنوات والثانية سبع سنوات، وتهدف المرحلة الأولى إلى مواجهة ومعالجة الآثار الآنية للفقر والبطالة وذلك من خلال تبني أربع برامج فرعية هي (وزارة التنمية الاجتماعية، 2010: 20).

1- إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية والذي ينفذ من خلال وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية، ويهدف إلى تحسين وتطوير الدعم المادي المباشر للفقراء من خلال إعادة هيكلة عمليات وأنشطة الصندوق ليصبح أكثر فاعلية في تقديم خدماته للفقراء.
2- برنامج تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والذي ينفذ من خلال مؤسسات حكومية وأهلية وبنوك محلية، ويهدف إلى تطوير وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة كآلية فاعلة لاستيعاب العاطلين عن العمل والفقراء المنتجين من خلال التوسع في إنشاء المشاريع الصغيرة والخدمات المساندة لها.
3- برنامج دعم التدريب والتشغيل والذي ينفذ من خلال وزارة العمل، ويهدف إلى إنشاء صندوق لدعم تدريب وإعادة تأهيل الفقراء وبالتالي توسيع قابليتهم على العمل.
4- برنامج تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة والذي ينفذ من خلال المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وبنك تنمية المدن والقرى ووزارة التخطيط، ويهدف إلى تحسين الظروف البيئية والمادية والمعيشية للمجتمعات المحلية الفقيرة في المملكة.

ومع انتهاء هذه المرحلة، يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية والتي ستعمل على تجذير الأسس والآليات الموجهة نحو القضاء على المسببات الرئيسية لمشكلتي الفقر والبطالة. (الخالدي، 2002، 5).

أما في عام 2010 فقد قدمت الحكومة وضمن خطتها التنفيذية دعما مباشرا لدخل المواطنين من الطبقتين الوسطى والفقيرة وذلك عن طريق تطبيق سياسة ضريبية تعمل على إعفاء أكثر من 90% من المواطنين الأردنيين من خلال قانون ضريبة الدخل الجديد والذي تضمن إعفاء دخل الفرد السنوي لأول 12 ألف دينار ودخل الأسرة لأول 24 ألف دينار، كما قامت بتحديد البرامج المشاريع ذات الأولوية التي تساهم في توسيع قاعدة الطبقة الوسطى، وتمكين وحماية الطبقة الفقيرة في مختلف المحافظات بما يضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين. ومن ضمن هذه المشاريع : برنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الإنتاجية والتي تشكل ما يزيد عن 98% من المؤسسات العاملة في الأردن وتوظف ما يقارب ثلثي القوى العاملة في القطاع الخاص، وبرنامج توسيع قاعدة المشمولين بالتامين الصحي والضمان الاجتماعي، وبرنامج تدريب وتشغيل العاطلين عن العمل في المناطق الأقل حظا وذلك من خلال المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل الأردني، وبرنامج صرف المعونات المالية لمستحقيها، وتحسين الظروف السكنية للأسر الفقيرة وتقديم الدعم المباشر للفقراء والأيتام والطلاب، وبرنامج حماية الطبقة الفقيرة عن طريق توفير السلع المختلفة وبالأخص الأساسية منها وبأسعار منافسة. (الخطة التنفيذية لبرنامج عمل الحكومة، 2010).

مديرية تعزيز الإنتاجية ومكافحة الفقر (برنامج الأسر المنتجة):

إن برنامج تعزيز الإنتاجية هو برنامج متكامل للتنمية الشاملة يهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة وذلك من خلال دعم وإيجاد أفراد عاملين ومجتمعات قادرة على الانخراط بمشاريع منتجة في كافة أنحاء المملكة. وقد بدأت الحكومة استراتيجيا العمل ضمن هذا التوجه في عام 1998 وذلك بتبني برنامج حزمة الأمان الاجتماعي وذلك بهدف التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة وكان أهم الخدمات المقدمة ضمن هذا البرنامج مساعدة الأسر الفقيرة وتأهيلها للانخراط بالعمل المنتج، ثم تبع ذلك في عام 2002 التركيز على تعزيز هذا التوجه وذلك باستحداث برنامج تعزيز الإنتاجية في وزارة التخطيط بهدف تنفيذ مشاريع تنموية تهدف في الدرجة

الأولى إلى توفير بيئة اقتصادية واجتماعية قادرة على إحداث تغيير إيجابي على المواطنين بشكل مباشر. (وزارة التنمية الاجتماعية/ مديرية السياسات والإدارة الاستراتيجية).

أما فيما يتعلق بدور وزارة التنمية الاجتماعية في مجال تعزيز الإنتاجية فقد بدأت جهودها في هذا المجال منذ عام 1985 وذلك من خلال برنامج الأسر المنتجة الذي كان احد برامج مديرية تنمية المجتمع المحلي آنذاك، وقد كان الهدف من هذا البرنامج : المساهمة في رفع مستوى معيشة الأسر الفقيرة وتمكينها من الاعتماد على ذاتها بدلا من الاعتماد على المساعدات. وقد أخذت الوزارة على عاتقها تحويل جزءا منها من الموازنة العامة ومصادر أخرى داعمة لها لهذه المشاريع، ويعمل هذا البرنامج على تحسين أحوال المجتمع المحلي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وقد بلغ عدد المشاريع المنفذة منذ عام 1985 حتى عام 2002 (1352مشروعا) وبكلفة إجمالية (1.052.698) دينار. وفي عام 1992 عززت الوزارة هذا التوجه باستحداث برنامج صناديق الائتمان والذي كان يهدف إلى المساهمة في رفع مستوى معيشة الأسر الفقيرة وتمكينها من الاعتماد على ذاتها بدلا من الاعتماد على المساعدات وذلك من خلال الجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع المحلي. (وزارة التنمية الاجتماعية/ مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر).

نظرا لأهمية هذا البرنامج فقد توسعت فيه عام 2003 من خلال البدء بتمويل الجمعيات الخيرية لتمكينها من تنفيذ مشاريع إنتاجية تهدف إلى المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر من خلال تشغيل الأيدي العاملة، وتوجت الوزارة جهودها في في هذا المجال باستحداث مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر عام 2008 بهدف تعزيز إنتاجية الأسر الفقيرة من خلال المشاريع الصغيرة والمشاريع التنموية والإنتاجية التي تنفذ من خلال الوزارة والجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع المحلي وتقوم المديريات في الميدان بمهام التمويل والإشراف والمتابعة على تنفيذ هذه البرامج بأنواعها المختلفة.. (وزارة التنمية الاجتماعية/ مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر).

ومع الوقت فقد ساهمت البيئة الاقتصاديّة والنموّ الاقتصاديّ المُتسارع في الأردن في توفير العديد من الفُرَص والوسائل المُناسبة لدعم المشاريع الصّغيرة في المجتمع الأردنيّ؛ حيث اهتمّت مجموعة كبيرة من فئة الشّباب بتطبيق أفكارٍ ريادِيّة؛ بهدف تحويلها إلى مشروعات صغيرة ناجحة، وقدّمت هذه المشروعات العديد من المُخرَجات الإيجابيّة للمجتمع الأردنيّ، كما ساعدت على دعم كلٍّ من التنمية الاجتماعيّة، والتنمية الاقتصاديّة في مختلف مجالاتها وقطاعاتها الزّراعيّة، والصناعيّة، والإلكترونيّة، والاجتماعيّة، وغيرها؛ ممّا أدّى إلى تعزيز تطوُّر الاقتصاد المحليّ في الأردن (دويكات، 2018).

ثانياً- الدراسات السابقة:

- **دراسة (النعيمات وآخرون، 1999)** أظهرت (الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل) أظهرت أن هناك تأثيرات اجتماعية إيجابية عديدة للمشاريع في العديد من المجالات منها: تحسن المكانة الاجتماعية في المجتمع المحلي، ازدياد العلاقات الاجتماعية، الاستقلالية والثقة بالنفس، تحسن وضع الأسرة الاجتماعي. كما أشارت الدراسة إلى الآثار الاقتصادية لهذه المشاريع بأنها كانت ناجحة وإيجابية في إحداث تأثير على الجوانب الاقتصادية للمنتفعين. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هذه المشاريع وأن لم تصل إلى مستوى الطموح إلا أنها نجحت في توفير مصدر دخل ساعد العديد من الأسر على تلبية معظم احتياجاتهم الأساسية.

- **دراسة (الرطروط، 2004)** الموسومة (الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل في الأردن) أشارت إلى أن برامج المشروعات الصغيرة كانت هي الأكثر أثرا من حيث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية التي أحدثتها على الأسر المستفيدة منها مقارنة ببرامج مشروعات توليد الدخل الأخرى، وأن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية أو السلبية ترتبط بمستوى المحافظة على الأصول الثابتة لهذه المشروعات، وعموما أشارت نتائج الدراسة إلى مجمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر الحائزة على مشروعات توليد الدخل المستدامة بعد الانتفاع أصبحت أفضل منها قبل الانتفاع بهذه المشروعات.
- **وتوصلت دراسة (الشناق، 2007)**؛ الموسومة (برنامج الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية : دراسة تقويمية للمشاريع في محافظة إربد)، إلى أن هذه المشاريع كانت قادرة وبدرجة متوسطة في الحد من فقر الأسر المستفيدة على صعيد تحسين مستوى المعيشة، وتوفير وزيادة دخل الأسرة، وتمكينها من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الأساسية والضرورية، اذ إن 85% من هذه المشاريع قائمة ومستمرة وتوفر فرص عمل ومصدر دخل لأصحابها، ذلك أن تحسين الوضع المادي والرغبة في الاعتماد على الذات كانت اكبر الدوافع وراء تأسيس المشروع لدى المنتفع. وبشكل عام استطاعت هذه المشاريع أن تحقق أهداف البرنامج فيما يتعلق بالحد من الفقر بدرجة متوسطة. (الشناق، 2007).
- **اما دراسة (Vandenberg, 2006)**؛ الموسومة (الحد من الفقر من خلال المشاريع الصغيرة الناشئة) (poverty reducation through small enterprises)، التي أشارت إلى أن القطاع الخاص له دور كبير وهام في الحد من الفقر بما في ذلك المشاريع الصغيرة، لأن ذلك يؤدي إلى خلق وظائف للفقراء ويمكنهم من كسب الدخل اللازم لشراء السلع والخدمات، حيث بينت الدراسة حول ما هو مطلوب لدعم وإنشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة في العديد من المجالات مثل: السياسة، والبيئة التنظيمية والقانونية التي لا بد من أن تكون بسيطة وسريعة وخالية من الفساد، إضافة إلى التمويل اللازم وسهولة الحصول عليه بتكلفة منخفضة ولا تتطلب توفير ضمانات مالية كبيرة على الفقراء
- **اما دراسة (Alam, 2010)** الموسومة (القروض الصغيرة والقضاء على الفقر: دراسة حالة عن أول مؤسسة لتمويل المشاريع الصغيرة في باكستان) (micro credit and poverty eradication A case study of first micro credit institution of pakestan)، فقد بينت أهمية القروض الصغيرة في إقامة المشاريع الإنتاجية للحد من الفقر. حيث إن أهداف كبيرة من هذه الدراسة تشمل تسليط الضوء على السبل التي من شأنها أن تخفض عدد الفقراء وتسرع النمو الاقتصادي وتحسن مستويات المعيشة على أساس مستدام. كما وجدت الدراسة بناء على التغذية الراجعة من الزبائن (المستفيدين) ردا على الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة، من اجل دراسة القروض الصغيرة كبديل للائتمان الرسمي، وجعل هناك اكتفاء ذاتي للناس والعاملين لحسابهم الخاص. وقد تم هذا الاستطلاع من خلال 150 عميل لهذه المؤسسة (البنك)، شملت الفئة الأولى وهم الحاصلين على البكالوريوس من الرجال والإناث والفئة الثانية وهم المتزوجين من الجنسين والفئة الثالثة وهم الأرامل والمطلقات. فما كان من نتائج هذه الدراسة إلا أن بينت أن هذا القطاع فعال بما فيه الكفاية لصرف القروض وفقا لقدرات واحتياجات الجمهور الذين لا يحصلون على وجود مؤسسات الائتمان الرسمي، وأخيرا أوصت الدراسة إلى ضرورة التوسع في هذه الشبكة مما يجعل من الممكن وصولها إلى المناطق الريفية والمناطق النائية مع إدخال نظام فعال للعمل فيها.
- **واخيرا أجرى (الخدام، 2015)**؛ دراسة هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة في مستوى الفقر الحضري للأسر الحضرية في محافظة إربد في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على أداة الدراسة من خلال استمارة تم

إعدادها خصيصاً لهذه الغاية وقد وُجهت الاستمارة إلى مجتمع الدراسة بكافة التجمعات السكانية الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة لتمييزها عن التجمعات الريفية، وقد بلغ عدد تلك التجمعات في منطقة الدراسة 47 تجمعا حضريا. تم اختيار 23 تجمعاً حضرياً منها ووزعت 1550 استمارة وحددت العينة بواقع 2% من كل تجمع حضري، واسترد 1500 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ كونه المنهج المناسب لتحقيق أهداف الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر الحضري ووجود علاقة بين السياسات الحكومية للتعامل مع تلك الظاهرة وتزايد المعدلات في الفقر الحضري.

التعقيب على الدراسات السابقة

نلاحظ انه من خلال استعراض الدراسات السابقة التي أشارت إلى موضوع الفقر بشكل عام، والإجراءات والأساليب المتبعة في مكافحته والتقليل منها، أنها ركزت في معظمها على دور المشاريع الصغيرة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستفيدين منها، سواء من وجهة نظر الجهات الممولة لهذه المشاريع كالمؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية، أو من وجهة نظر المستفيدين من هذه المشاريع، حيث ركزت المشاريع الممولة بشكل خاص على الفئات الفقيرة دون خط الفقر لبناء مشاريع إنتاجية تعمل على رفع مستواهم ومعيشتهم.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها

تم استخدام منهج المسح الشامل وذلك لأجراء الدراسة الحالية، وجمع البيانات من جميع أفراد مجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من (281) أسرة استفادت من مشاريع برنامج الأسر المنتجة في أقسام مديرية تعزيز الإنتاجية المنفذ من خلال وزارة التنمية الاجتماعية ممن انطبقت عليهم شروط وتعليمات البرنامج في محافظة إربد.

جدول (1) توزيع مجتمع الدراسة على مديريات التنمية الاجتماعية في الميدان ضمن محافظة إربد للعام 2019/2018

الرقم	اسم المديرية	عدد المشاريع القائمة	النسبة المئوية
1	مديرية قصبة إربد	45	%16
2	مديرية لواء بني كنانه	16	% 6
3	مديرية لواء الرمثا	9	% 3
4	مديرية لواء المزار الشمالي	70	%25
5	مديرية لواء بني عبيد	42	% 15
6	مديرية لواء الكورة	35	% 12
7	مديرية لواء الأغوار الشمالية	54	% 19
8	مديرية لواء الوسطية	3	% 1.5
9	مديرية لواء الطيبة	7	%2.5
المجمـــــوع		281	% 100

المصدر: مديريات التنمية الاجتماعية العاملة في الميدان في محافظة إربد، 2019

أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة، وقد تكون الاستبيان من ثلاث مجموعات تضم المجموعة الأولى البيانات الأولية، وهي الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى بيانات تتعلق بالمشروع الذي تم الحصول عليه، ومدى رضا المؤهل عن هذا البرنامج ودوره في معالجة المشاكل الاقتصادية، أما المجموعة الثانية فهي تضم بيانات تتعلق بالصعوبات التي قد تعترض طريق هذه المشاريع وتحول دون نجاحها واستمرارها.

صدق أداة الدراسة

لضمان صدق الأداة كوسيلة أساسية لجمع المعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من أصحاب الاختصاص في قسم علم الاجتماع، وفي ضوء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم تم تعديل واستبعاد وإضافة عدد من الأسئلة والتي تخدم جميعها هذه الدراسة إلى أن تم تصميم الاستبيان بشكله النهائي.

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم تطبيق معادلة (كرونباخ ألفا) على جميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ككل، جدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) معاملات الثبات لجميع مجالات الدراسة والأداة ككل

الرقم	المجال	معامل كرونباخ ألفا
1	التمكين الاقتصادي	0.92
2	التمكين الاجتماعي	0.94
3	التمكين الاجتماعي النفسي	0.95
4	التمكين الثقافي	0.89
5	الصعوبات التي تحول دون نجاح المشروع	0.62
	الأداة ككل	0.95

يظهر من جدول (1) أن معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة تراوحت بين (0.62- 0.95) أعلاها لمجال "التمكين الاجتماعي النفسي"، وأدناها لمجال "الصعوبات التي تحول دون نجاح المشروع"، كما بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.95)، وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

المعالجات الإحصائية

لغايات الدراسة سوف يتم اعتماد البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل البيانات، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية: التكرارات والنسب المئوية لخصائص مجتمع الدراسة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها

- **الإجابة عن سؤال: أ- ما هي الصعوبات التي تواجه نجاح المشروع من وجهة نظرك ؟**

للإجابة عن السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على فقرات الدراسة المتعلقة بالصعوبات، وكانت كما يبينها الجدول الآتي:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على الصعوبات التي تواجه نجاح المشروع

الرقم	الفقرة	التكرارات	النسب المئوية
1	المنافسة وقله الخبرة	18	%6.7
2	قله رأس المال	74	%46.8
3	عدم ملائمة الموقع والدين	19	%7.1
4	صعوبة الحصول على كفيل	13	%4.8
5	الكوارث الطبيعية	11	%4.1
6	صعوبة الوضع الاقتصادي	7	%2.6
7	عدم التفرغ بسبب ضيق الوقت	8	%3.0
8	قله إقبال أبناء المجتمع المحلي على الشراء	1	%0.4
9	أجور الكهرباء	1	%0.4
10	قله السيولة المالية	2	%0.7
11	منافسه المشاريع المشابهة وقله البيع	1	%0.4
12	تراكم الديون	2	%0.7
13	المشروع فاشل	1	%0.4
	المجموع	158	%58.7
	لا مشاكل	111	%41.3
	المجموع الكلي	269	%100

يظهر من الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا للسؤال "ما هي الصعوبات التي تواجه نجاح المشروع من وجهة نظرك ؟ " بلغت (46.8%) لقلة رأس المال، تليها صعوبات عدم ملائمة الموقع والمنافسة وقلة الخبرة وصعوبة الحصول على كفيل والكوارث الطبيعية وبنسب مئوية بلغت (7.1%، 6.7%، 4.8%، 4.1%) على التوالي، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (0.4%) لصعوبة قلة إقبال أبناء المجتمع المحلي على الشراء، وأثمان الكهرباء، في حين بلغت النسبة المئوية للذين اجابوا " لا توجد مشاكل" (41.3%). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشناق (2007) والنعيمات (1999) من أن عدم كفاية رأس المال وتوفير كفلاء وعدم ملائمة الموقع والكوارث الطبيعية من الأسباب التي تواجه نجاح المشروع.

ب - بيانات تتعلق بالصعوبات التي تحول دون نجاح المشروع

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الصعوبات التي تحول دون نجاح المشروع

م	الفقرة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة متدنية		مطلقا لا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية			
1	إجراءات الحصول على القرض صعبة ومعقدة	37	13.8	81	30.1	64	23.8	87	32.3	2.25	1.05	متوسط

م	الفقرة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة متدنية		مطلقا لا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية			
2	مقدار التمويل للمنتفع لإقامة مشروع إنتاجي غير كافي	96	35.7	137	50.9	21	7.8	15	5.6	3.42	0.80	مرتفع
3	فترة السماح للبدء بالسداد والبالغة 4 شهور من تاريخ تأهيلك بالمشروع مناسبة لتمكينك من السيطرة على المشروع	56	20.8	117	43.5	45	16.7	51	19.0	2.66	1.01	متوسط
4	عدم الكفاءة وقلة الخبرة.	73	27.1	109	40.5	58	21.6	29	10.8	3.16	0.79	مرتفع
5	عدم حصولك على تدريب سابق في كيفية إدارة المشاريع.	66	24.5	126	46.8	31	11.5	46	17.1	2.84	0.94	متوسط
6	عدم تقديم المشورة من الجهة الممولة للمنتفع من حيث (طبيعة المشروع، السوق، التسويق).	156	58.0	82	30.5	20	7.4	11	4.1	2.78	1.00	متوسط
7	قلة متابعة المشروع من الجهة الممولة بعد التأسيس.	92	34.2	119	44.2	21	7.8	37	13.8	2.98	0.98	متوسط
8	عدم كفاءة موظفي الوزارة وقلة خبرتهم في مجال المشاريع.	39	14.5	92	34.2	67	24.9	71	26.4	2.36	1.02	متوسط

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05). **دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.01)

يظهر من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات المتعلقة " بالصعوبات التي تحول دون نجاح المشروع" تراوحت بين (2.25- 3.42) كان أعلاها للفقرة رقم (2) التي تنص "مقدار التمويل الممنوح للمنتفع

لإقامة مشروع إنتاجي غير كافي " وبمتوسط حسابي بلغ (3.42) بدرجة تقييم مرتفعة، تليها الفقرة رقم (4) وتنص "عدم الكفاءة وقلة الخبرة من الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشروع " بمتوسط حسابي بلغ (3.16) وبدرجة تقييم مرتفعة، ثم الفقرة (7) والتي تنص " قلة متابعة المشروع من الجهة الممولة بعد التأسيس من المشاكل التي تؤدي الفشل المشروع " بمتوسط حسابي بلغ (2.98) وبدرجة تقييم متوسطة، ثم جاءت الفقرة رقم (5) وتنص " عدم حصولك على تدريب سابق في كيفية إدارة المشاريع يؤدي إلى فشل المشروع " بمتوسط حسابي بلغ (2.84) وبدرجة تقييم متوسطة، في حين بلغت أدنى نسبة للفقرة رقم (1) التي تنص " إجراءات الحصول على القرض صعبة ومعقدة " بمتوسط حسابي بلغ (2.25).

نلاحظ من نتائج هذا الجدول أن النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة الحايك (2007) ودراسة النعيمات (1999)، هذا وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشناق (2007) التي بينت أن من بين أسباب عدم استمرار المشروع يكمن في ضعف برنامج المتابعة لهذه المشاريع من قبل موظفي الوزارة بسبب قلة خبرتهم في هذا المجال، كما أن عدم الحصول على تدريب سابق على كيفية إدار المشاريع يعتبر من أسباب فشل المشروع، أذ أن إدارة المشروع أمر في غاية الأهمية فمعرفة مدخلات ومخرجات المشروع وكيفية التصرف بها بالشكل السليم يعتبر من أسباب نجاح المشروع،

أما فما يتعلق بالفقرة (1) التي تنص " أن إجراءات الحصول على القرض صعبة ومعقدة " والتي كانت تمثل أدنى نسبة بمتوسط حسابي بلغ (2.25) بدرجة تقييم متوسطة فهي تتعارض مع دراسة الرطروط (2004) التي بينت أن نجاح المشروعات يرتبط من وجهة نظر أصحابها بمدى صعوبة إجراءات وشروط الاقتراض المتبعة.

وأخير نجد من هذه النتائج أنها أظهرت أن هناك صعوبات تحول دون نجاح المشروع بالنسبة للمنتفعين من المشاريع إذ بلغ المتوسط الحسابي للصعوبات ككل (2.81) بدرجة تقييم متوسطة.

يستهدف برنامج الأسر المنتجة أسرا فقيرة لا أفراد في تمويله للمشاريع الصغيرة، هذا وتعطى الاولوية للأسر ذات الاحجام الكبيرة والتي تعاني من مصاريف كثيرة وخاصة اذا كان من بينها اطفال أو احداث معرضين للانحراف أو معاقين أو مسنين، بالإضافة للأرامل والمطلقات ممن يكون أسرة، والأسر التي تتقاضى من صندوق المعونة الوطنية.

تبين أن معظم المنتفعين من هذه المشاريع هم من العاطلين عن العمل أو يعملون في اعمال متقطعة أو متقاعدين، وأن دخل غالبيتهم اقل من 150 دينار أو لا يزيد عن 250 دينار، وأن هذا الدخل اما يكون غير منتظم أو ثابت، أو راتب منتظم من خلال صندوق المعونة الوطنية أو التقاعد العسكري أو المدني. كما أن المستوى التعليمي لغالبيتهم يقع ضمن المرحلة الثانوية فما دون.

إن غالبية المشاريع قائمة ومستمرة ولها اثار إيجابية على المنتفعين من ناحية الدخل اذ تبين أن الدخل بعد الانتفاع اصبح افضل منه قبل الانتفاع، هذا بدوره ولد لديهم شعور بالرضا عن هذا البرنامج وأن كان بدرجة متوسطة لمعظمهم.

إن الجزء الاكبر من دخل المشروع يذهب على استهلاك الأسرة ثم تسديد الاقساط وربما ذلك امر طبيعي لأن الأسر المستفيدة من هذه المشاريع هي أسر فقيرة تعاني من مصاريف ونفقات كثيرة، ولذلك جاء انتفاعها بمشروع إنتاجي ليغطي العجز في هذه النفقات.

إن عدم كفاية رأس المال لتأسيس المشروع يعتبر من اكبر الصعوبات التي تحول دون نجاح المشروع وربما يعود ذلك إلى أن مخصصات هذا البرنامج بسيطة ومحدودة وتعتمد فقط على ما يخصص لها من ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية، ولذلك اظهرت الدراسة أن معظم المشاريع التي أهلت من هذا البرنامج مولت بمبالغ تتراوح بين 1000- 2000 دينار للمشروع الواحد. ثم جاءت عدم الكفاءة وقلة الخبرة في مجال المشاريع وإدارتها، تليها قلة المتابعة من الجهة الممولة للمشروع بعد التأسيس من الصعوبات التي تؤدي إلى فشل المشروع وعدم استمراريته، وربما يرجع

هذا إلى قصور في القائمين على هذا البرنامج من أن يكون هناك ورشات عمل توعوية وتدريبية للفئات المستهدفة للتعريف بهذه المشاريع واهميتها وكيفية إدارتها والمحافظة عليها...

التوصيات والمقترحات

- ضرورة العمل على زيادة مخصصات هذا البرنامج ليتسنى له مساعدة اكبر عدد ممكن من الأسر المحتاجة من خلال هذه المشاريع لتعزيز دوره ليكون أكثر فعالية في مكافحة ظاهرة الفقر.
- رفع سقف قيمة القروض المقدمة من هذا البرنامج بما يتناسب مع طبيعة المشروع، لا أن يحدد قيمة التمويل من قبل الجهة الممولة بسبب محدودية المخصصات، إذ إن معظم المشاريع الغير قائمة تعود في المقام الأول إلى قلة التمويل.
- أن يكون هناك ورشات تدريبية وتوعوية تقدم للفئات المستهدفة من هذا البرنامج لتدريبهم على كيفية اختيار وإدارة المشاريع التي تتناسب وامكانيتهم وطاقاتهم وطبيعة الموقع الذي سيقام فيه المشروع وكذلك تدريبهم على كيفية اعداد جدوى اقتصادية عند تأسيس المشروع وأخيرا تعريفهم بأهمية هذه المشاريع واثارها الإيجابية على الأسر المستفيدة منها.
- ضرورة العمل على رفع كفاءة موظفي الوزارة المعنيين بهذا العمل على اكتساب المهارات اللازمة التي تمكنهم من متابعة هذه المشاريع بما يضمن نجاحها واستمراريتها وذلك من خلال عقد دورات دورية تدريبية لتعريفهم في مجال المشاريع الصغيرة وكل ما يتعلق بها على أن يكون ذلك من قبل اشخاص متخصصين.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية

- الحنيطي، دوخي عبد الرحيم. (2001)."تحديد خط الفقر ونسبة الفقراء بين أسر البادية الأردنية"، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد16، العدد4، جامعة مؤتة، الأردن.
- الحنيطي، دوخي وآخرون. (2003)."تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في مناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ص9- 44، الكويت، الأمم المتحدة.
- الخالدي، خلود. (2002)."البرامج المولدة للدخل في المؤسسات التنموية التطوعية في الأردن": دراسة ميدانية، عمان، الأردن.
- الخدام، حمزة (2015). الفقر الحضري في الأردن، دراسة اجتماعية على عينة من الأسر الحضرية في محافظة إربد، جامعة البلقاء التطبيقية.
- الخصاونة، محمد وآخرون. (1998)."الفقر والبطالة في الأردن"، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.
- الخطة التنفيذية لبرنامج عمل الحكومة. (2010).
- الخطيب، مريم محمد سليمان. (1999)."تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤثرة في ظاهرة الفقر في محافظة إربد"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن.
- دويكات، براء، أفكار مشاريع صغيرة في الأردن، 2018، عمان، الأردن
- الرطروط، فواز توفيق صالح. (2004)."الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزيرة، السودان.

- الشناق، بركات محمود. (2007)."برنامج الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- العذاري، عدنان؛ الدعمي، هدى. (2010)."قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، ط1، دار جرير.
- العيسوي، عبد الرحمن محمد. (2009)."تحليل ظاهرة الفقر"، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة الإسكندرية.
- كداوي، طلال محمود. (2004)."اثر السياسات الحكومية في أوضاع الفقر "، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2003)."الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية"، نيويورك، الأمم المتحدة.
- المجالي، سامي مشهور. (2003)."التربية والتعليم في الأردن"، المكتبة الوطنية، الأردن.
- المعهد العربي للتخطيط. (د. ت.)." إشكالية دراسة ظاهرة الفقر"، الكويت.
- النعيمات، عبد السلام وآخرون. (1999)."الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجمعية العلمية الملكية، عمان.
- وزارة التنمية الاجتماعية. (2009)."سياسة التنمية الاجتماعية وتقييم الفعالية الحكومية في مكافحة الفقر والبطالة، كلية الدفاع الوطني، الملكية الأردنية.
- وزارة التنمية الاجتماعية، (2002)."مكافحة الفقر من اجل أردن اقوي استراتيجية وطنية شامله"، الأردن.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Alam, tayyab, (2010), micro credit and poverty eradication A case study of first micro credit institution of Pakistan, department of research and development foundation, university collage of liberal Arts and sciences, business source complete.
- Vandenberag, paul, (2006), poverty reducation through small enterprises: emerging consensus, unresdved issues and ilo activities, small enterprises development programme, geneva, international labour office.